هل يشكّل الاستثمار المباشر الأجنبي مظهرا للعولمة الاقتصادية؟ و إلى أي مدى تبرز أهميته للإقتصادات النامية؟

فضيل فارس
أستاذ مكلف بالدروس
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بلورة حقيقة أنّ الاستثمار المباشر الأجنبي أضحى يشكل مظهرا من مظاهر العولمة الاقتصادية وأحد مؤشراتها التي بدأت تبرز معالمها الأولى مند بداية عقد التسعينات بشكل جلي، إلى جانب إبراز إلى أي مدى تبرز أهميته في تدعيم إقتصادات الدول النامية عموما والدول العربية خصوصا في ظل مرحلة تشهد تسارع و تسابق هذه الأخيرة نحو استقطابه أكثر عبر حرص حكوماتها و تكثيفها للجهود لأجل خلق مناخ استثماري آمن و مستقر.

مقـدمـة:

إنّ المتتبّع لأحداث الساحة الاقتصادية العالمية يدرك بلا شكّ أنّ ثمّة تحوّلات غير مسبوقة شهدتها هذه الأخيرة، وكان ذلك مند بداية عقد

التسعينات، تمثّلت أساسا في ظهور البوادر الأولى لعولمة الاقتصاد عبر فتح الأسواق و إزالة مختلف القيود، و الزيادة السريعة و المتزايدة للتجارة الدولية ولحجم التبادلات المالية الدولية وكذلك تزايد تدفّقات الاستثمار المباشر الأجنبي.

فالقراءة البسيطة حول حجم تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وتوجّهاته الجغرافية والقطاعية وكذلك حجم مخزوناته وتقديراته المنسوبة للناتج المحلي الإجمالي العالمي ولرأسمال الإجمالي الثابت، في ظل ظروف أضحت تتميّز بالتغيير الهام الذي طرأ على طبيعة الإنتاج والرأسمال بفعل التقدّم العلمي والتكنولوجي، تبيّن بما لا يستدعي الشكّ أنّه لم يعود مجرّد حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية بل أضحى من أبرز المعالم الكبرى لأداء الاقتصاد العالمي و أبرز مظاهر عولمته. عبر دفعه الشركات متعدّدة الجنسيات نحو التوسّع أكثر والانتشار في شتّى أنحاء العالم وتشجيعه لظهور التكتلات الاقتصادية الجديدة والاتجاه نحو الليبرالية الاقتصادية من خلال تجاوز اقتصاد السوق الاجتماعي والاقتصاد الاشتراكي وحتى الإقتصادات التي كانت موجّهة من طرف حكوماتها.

لقد جعل الاستثمار المباشر الأجنبي مختلف الدول النامية التي كانت سياساتها العامة السابقة اتجاهه تتّسم بمعاداته و النفور و نظرتها التي كانت تتلخّص في كونه غير مرغوب فيه، تتسارع و تتسابق في السنوات الأخيرة لاستقطابه أكثر، و حرص حكوماتها على تكثيف وبدل المزيد من الجهود لأجل تحسين مناخ العمل الاستثماري المستقر والآمن من أجل

تحقيق تغيّرات أساسية منها الإندماج الفعّال في الإقتصاد العالمي عبر بناء اقتصاداتها وجعلها قادرة على التكيّف مع مختلف تحوّلاته بكفاءة وإيجابية، تنويع النشاط الاقتصادي، والتحوّل من نشاطات القطاع العام إلى نشاطات القطاع الخاص ومن نشاطات إحلال الإنتاج الوطني محلّ الواردات إلى نشاطات تنافسية موجّهة للتصدير، نقل التقنية والمعارف التكنولوجية... إلخ.

ومنه تهدف هذه المداخلة إلى مناقشة المحاور الرئيسية التالية:

- مفهوم العولمة الاقتصادية.
- مفهوم الاستثمار المباشر الأجنبي.
- الإستثمار المباشر الأجنبي مؤشّر و مظهر للعولمة الإقتصادية.
- مدى بروز أهميته للإقتصادات النامية عموما والعربية خصوصا.

أولا/ بعض المفاهيم الخاصّة بالعولمة الاقتصادية ومؤشّراتها.

لقد كثر الحديث عن العولمة في السنوات الأخيرة، وأضحت كعبارة تردّد في شتى أنحاء العالم، وكظاهرة تشكّل محورا رئيسيا يثير الكثير من الإهتمام والحرص على تفسيرها من مختلف جوانبها، أين تناولها بالحديث الباحثين والخبراء الإقتصاديين والأوساط الجامعية والإعلامية وكذلك مختلف الحساسيات الفكرية والسياسية وحتى دول العالم نفسها عبر عقد ندوات و ملتقيات و محاضرات.

فهؤلاء جميعهم في الحالة الراهنة تصعب عليهم مهمّة إيجاد تعريف واضح و جامع لها، إذ لوحظ باعتبارها ظاهرة متعدّدة الوجوه

تعدّد التعاريف بشأنها وذلك تبعا لاختلاف مواقفهم الفكرية والسياسية والاقتصادية والإجتماعية، و منه يمكن بلا يستدعي الشك لأيّ من هؤلاء أن يعرفها وذلك بناءا على موقفه.

لقد أضحت إذن كمفهوم أكثر تداولا و بحثا إلى جانب اتّساع نطاقه ليشمل مختلف المجالات، السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، الثقافة أيضا. إذ ما لوحظ من خلال الكثير من التعريفات المتعلّقة بالعولمة هو البعد الإقتصادي الذي يغلب عليها، غير أنّ الحقيقة تؤكّد وجود تداخل لجوانب السياسة، الإقتصاد، الإجتماع و الثقافة.

إذا اعتبرنا أنّ العولمة نواتها إقتصادية، فإنّ آليات عملها وتطبيقها ترتكز بكل تأكيد على الثورة العلمية والتكنولوجية وثورة المعلومات الحديثة، وإزاحة الكثير من الحواجز الإيديولوجية والثقافية والسياسية بين دول العالم.

من التعاريف لبعض لكننا عبر هذه المداخلة سنحاول التركيز على العولمة الاقتصادية عبر الاعتماد على مجموعة الكتّاب والمنظّمات الدولية.

العولمة هي ترجمة لكلمة MONDIALISATION الفرنسية التي تعني جعل الشيء على مستوى عالمي أي تنقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى عن كل مراقبة.(1)

وتتمثل العولمة الاقتصادية في زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، مع تنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود. كما أنها

تصف العمليات التي من خلالها تؤدى القرارات والأحداث والأنشطة التي تحدث في أحد أجزاء العالم إلى نتائج مهمة للأفراد والمجتمعات في بقية أجزاء العالم **(2)**

ينصرف مفهوم العولمة الاقتصادية إلى اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات والرساميل والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق سوقا واحدة كالسوق القومية.**(3)**

ومـــن خلال القراءة الواضحة لتلك التعاريف يمكن استخلاص ما يلي:

1. تعزى العولمة الإقتصادية إلى التكامل بين الدول المختلفة في الإقتصاد العالمي و من ثم الإندماج التام لاقتصاداتها.

2. من أهم مؤشّرات ظاهرة العولمة ومظاهرها نجد إنخفاض القيود على التبادل التجاري و الاستثمار، و تكامل أسواق المال العالمية، والتقدّم التكنولوجي، وانخفاض تكلفة النقل والاتصالات، إلى جانب الزيادة الملحوظة وكذلك التحرير الهائل لحركة الرساميل و تعظيم دور الشركات متعدّدة الجنسيات.

ثانيا/ بعض التعاريف الخاصة بالإستثمار المباشر الأجنبي.

إذن بالنظر إلى سمات و مؤشّرات العولمة الإقتصادية يتبيّن من بين أهمّها التحرير الهائل لحركة الرساميل، هذه الأخيرة تتّخذ ميدانيا صورتين وهما:

1/ تدفقات الإستثمار المباشر الأجنبي الواردة منها و الصادرة والتي تجري وفق مختلف الأشكال و التي تعرف توجّهات قطاعية وجغرافية متنوّعة.

2/ تدفقات الإستثمار غير المباشر و التي تجري في شكل الإستثمار المحفظي أو عبر شراء السندات و الأسهم أو وفق ما يعرف بـــ أشكال التدويل و التعاون الدولي مثل التراخيص...إلخ.

مع الإشارة إلى أنّ الاستثمار بواسطة المحفظة portfolio، عن طريق شراء الأسهم في الأسواق المالية، يمثل الحد الفاصل بين الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة و بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك بسبب:

1- أن تشـــابهه مـــع الاستثمارات المباشرة يشتمل على مساهمته في رأس المال(في شكل أسهم و ليس في شكل قروض عامة) في البداية، دون السيطرة على الشركة الحائزة على الموارد.

2- يمكن تحويله إلى استثمار مباشر إذا ما ازدادت مساهمته وأصبحت كافية لتحمّله مسؤولية السيطرة على الشركة.**(4)**

وفي هذا الشأن أنّه سيتم الحديث حول الصورة الأولى دون الثانية، لكون أنّ مداخلتنا تخصّ بالأساس الصورة الأولى أي الإستثمار المباشر الأجنبي.

يقصد بالإستثمار المباشر الوافد السماح للمستثمرين من خارج الدولة مهما كانت صفاتهم، لتملّك أصول ثابتة و متغيّرة بغرض التوظيف

الإقتصادي في المشروعات المختلفة، أي تأسيس شركات أو الدخول شركاء في شركات لتحقيق عددا من الأهداف الإقتصادية المختلفة.(5)

وفي تعريف أخر: " ينطوي على تملّك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الإستثمارات في المشروع المعيّن هذا بالاظافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الإستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كميّة من الموارد المالية والتكنولوجية و الخبرة الفنّية في جميع المجلات إلى الدول المضيفة ".(6)

فطبقا للتعريف الخاص بصندوق النقد الدولي فإنّ: " الإستثمار المباشر هدفه حيازة مصالح (فوائد) دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطاتها في ميدان إقتصادي خارج ميدان المستثمر من أجل أن تكون له القدرة على اتّخاذ القرارات الفعلية في تسيير المؤسسة".(7)

أما بالنسبة لمنظمة التعاون الإقتصادي الأوروبية (OCDE) فقد عرّفته على أنّه: عبارة عن ذلك الإستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات إقتصادية دائمة مع المؤسسات ،لا سيما ذلك الإستثمار الذي يعطي إمكانية تحقيق التأثير الحقيقي على تسيير المؤسسات وذلك باستخدام الوسائل التالية :

- إنشاء أو توسيع مؤسسة، أو فرع...إلخ.
- المساهمة في مؤسسة كانت قائمة من قبل، أو في مؤسسة جديدة.
- إقراض طويل الأجل (خمس سنوات أو أكثر)". (8)

ومن خلال القراءة الواضحة لتلك التعاريف يمكن استخلاص ما يلي:

1. أنّ الإستثمار المباشر الأجنبي يتجسّد من طرف أشخاص أجانب مهما كانت صفاتهم، عموميون أو خواص، طبيعيون أو معنويون.

2. أنّ الإستثمار المحفظي عن طريق شراء الأسهم في الأسواق المالية يمثّل الحدّ الفاصل بين الإستثمار المباشر الأجنبي والإستثمار غير المباشر. بمعنى أخر أنّ التفرقة بين الاستثمار المباشر والمحفظي تستوجب إستخدام عتبة الملكية التي عندها يمكن للمستثمر الأجنبي السلطة والرقابة على المشروع، ومنه أي استثمار لا يمكّن صاحبه من ذلك فهو استثمار محفظي.

3. أنّ الإستثمار المباشر الأجنبي يجري ميدانيا عبر اتّخاذه لأشكال مختلفة ومتنوّعة وهي إستثمار مملوك بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي، إستثمار مشترك، إقتناء مؤسسة كانت موجودة، الإندماج والتملّك.

ثالثا/ الاستثمار المباشر الأجنبي مؤشّر و مظهر للعولمة الإقتصادية

إنّ الحقيقة الجوهرية السائدة حاليا والتي تخصّ الاستثمار المباشر الأجنبي تكمن في أنّ هذا الأخير:

- وجه بارز من أوجه حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى.
- يتمتّع بقدرة أكبر على تعزيز التكامل العالمي.

- ميكانيزم حقيقي لاختراق الأسواق الدولية من طرف الشركات الأجنبية وخاصّة الشركات متعدّدة الجنسيات
- ميكانيزم حقيقي للتوطّن في الخارج ومن ثم تدويل الإنتاج ورؤوس الأموال.
- دعامة من دعامات تنمية إقتصادات الدول المضيفة له وخاصة الدول النامية، وعامل من عوامل تكريس الانفتاح الحقيقي للإقتصادات على التحوّلات العالمية و من ثم الاندماج الحقيقي في الاقتصاد العالمي.

وعليه من منطلق ذلك سنحاول بلورة حقيقة أنّ الإستثمار المباشر الأجنبي أضحى مظهرا و مؤشرا للعولمة الإقتصادية عبر:

1/ الإستثمار المباشر الأجنبي وجه بارز من أوجه حركة رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى و عامل رئيسي لتعزيز التكامل العالمي.

ثمّة مبررات عديدة يمكن عن طريقها الجزم بأنّه وجه بارز من أوجه حركة رؤوس الأموال الدولية طويلة المدى، و هذه المبررات تتبلور ضمن النقاط الأساسية التالية:

- **التزايد المدهش في حجم تدفقاته و مخزوناته**

تشير الإحصائيات التي تضمّنتها تقارير مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة و التنمية للإستثمار العالمي، أنّ تدفقات الإستثمار المباشر الأجنبي شهدت تزايدا ملحوظا بداية من عقد التسعينات. بخصوص تدفقاته الصادرة، إذ بعدما كان تقدر قيمتها في سنة 1970 نحو 14141 مليون دولار ارتفعت إلى نحو 180510 مليون دولار كمتوسط سنوي للفترة

(1986-1991) لتحقّق أكبر قيمة لها سنة 2000 بـــ 1379493 مليون دولار لتنخفض بعدها إلى نحو 735145مليون دولار بسبب حالة الركود التي عرفها الإقتصاد العالمي، و ضعف ثقة قطاع الأعمال و تعميقهما أكثر إثر أحداث 11 سبتمبر 2001. أما فيما يتعلّق بتدفقاته الواردة فقد بلغت 159331 مليون دولار كمتوسط سنوي للفترة (1986-1991) لترتفع متجاوزة بذلك حدود 1.3 تريليون دولار سنة 2000 وهي أعلى قيمة سجّلتها سرعان ما انخفضت لتقدر بـــ 823825 مليون دولار سنة 2001 وذلك لنفس الأسباب التي ذكرناها.(أنظر الجدول رقم 1)

وبالنظر إلى معطيات الجدول رقم (1) دائما يتبيّن أنّ الدول المتقدمة مازالت تستأثر بحصة الأسد سواء فيما يخص الوافدة منها أو الصادرة، أي بما يعادل ثلاثة أرباع من إجمالي التدفقات، إذ بعدما استفادت من التدفقات الواردة بقيمة 12586 مليون دولار سنة 1970 ارتفعت إلى حدود1392957 مليون دولار سنة 2000، أما بخصوص التدفقات الصادرة فبعدما استحوذت على حصّة مقدرة بـــ 14141 مليون دولار سنة 1970 أضحت هذه الحصّة 1379493 مليون دولار سنة 2000.

وعلى غرار ذلك ارتفعت تدفقات الإستثمار المباشر الأجنبي الواردة إلى الدول النامية و الصادرة منها، و يعود ذلك إلى أنّ الكثير من الدول النامية عمدت إلى تخليها عن المواقف السابقة التي كانت تتّسم بالمعاداة له وبالتقييد و من تم أضحت تتبنّى مواقفا مشجّعة له عبر سعيها خاصّة بعدما شهدت إقتصاداتها انزلاقات خطيرة و معاناتها من شبح أزمة الديون الخارجية ومن شحّ المساعدات الخارجية، إلى جانب إدراكها أنّه لا

مفر من الإندماج في الإقتصاد العالمي و الفوائد التي يمكن أن تجنيها من وراء تجسيد الباب المفتوح أمام الإستثمار المباشر الأجنبي لتحسين السياسات العامة المتعلّقة باجتذابه وهذا ما يتبيّن من خلال النتائج الميدانية بخصوص التدفقات الواردة إليها، ولو أنّ مازال أمامها الكثير من العمل و بذل المزيد من الجهود لتحسين المناخ الإستثماري فيها لأجل الزيادة من حصتّها منه، إذ بعدما كانت قيمة التدفقات الواردة إليها سنة 1970 تقدّر بـــ 3109 مليون دولار ارتفعت نحو 112537 مليون دولار لتبلغ بعدها خاصّة في سنة 2000 قيمة 237894 مليون دولار.

أمّا فيما يتعلّق بمخزوناته فإنّ الإحصائيات التي بحوزتنا تشير إلى التزايد المدهش في مخزوناته عالميا إذ بعدما كانت تقدّر بقيمة 699415 مليون دولار سنة 1980 إرتفعت هذه الأخيرة لتصل إلى 7122506 مليون دولار.مع الإشارة إلى أنّ الدول المتقدمة تستحوذ على 70% منها.

جدول رقم (1) يبرز تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد منه والصادر ومخزوناته:

(الوحدة : مليون دولار)

السنوات	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2001	2002
الصادر	14141	28607	53674	62163	233315	356404	1379493	620713	647363

4594850	7122506	28709	162145	460334	651188	4205	43095	600063
4277195	6606855	27200	204801	503144	735146	3518	36571	580624
3988075	6146812	26563	237894	1227476	1491934	4012	104207	1271273
2041408	3002152	14668	112537	203311	330516	706	51547	304151
1399880	1954152	639	37567	164575	202782	54	16700	216562
570901	977755	30	14873	42693	57596	1	4255	57907
391946	699415	35	8380	46530	54945	21	3310	50343
-	-	-	9609	16971	26580	-	637	27969
-	-	-	3109	9477	12586	-	30	14110
الدول المتقدمة	مخزون	وسط و شرق أوربا	الدول النامية	الدول المتقدمة	الوارد	وسط وشرق أوربا	الدول النامية	الدول المتقدمة

الدول النامية	-	-	307469	406805	551481	920400	2029412	2173769	2339632
وسط و شرق أوربا	-	-	-	49	2841	40187	129169	155734	187868

Source : unctad , wir 1998,2000,2003

- **توجّهاته الجغرافية**

إنّ التوجّهات الجغرافية نعني بها الدول البارزة التي تشكّل مواقع حقيقية و قويّة التي إستقطبت أكبر حصّة لها من الإجمالي العالمي، إلى جانب تلك التي تشكّل عبر شركاتها الأداة الرئيسية لتجسيده.

بخصوص الدول المتقدمة، فعلى مستوى التدفقات الصادرة، نجد أنّ الإتحاد الأوربي، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان تشكّل ثلاثة أقطاب رئيسية وقوية المجسّدة للإستثمار المباشر الأجنبي بنسبة تفوق 80 % من حجم التدفقات العالمية الصادرة. و يعود ذلك إلى ما لا يدعو للشك لكون هذه الأخيرة تشكّل دول أصلية للشركات متعدّدة الجنسيات التي تنطلق منها للتوسّع والانتشار في شتى أنحاء العالم للاستثمار المباشر عبر فروعها العديدة، وفعّالية استراتيجيتها و قوّتها من حيث الموارد المالية التي تمتلكها وميزاتها التنافسية بشأن التكنولوجيا التي تتمتّع بها...إلخ. إلى جانب ذلك استحواذ الثنائي القوي الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية على أكبر حصّة من التدفقات الواردة وهذا يعود لكون أنّها تنفرد عالميا على أنّها تشكّل مواقع أكثر ملائمة واستقرارا لاستقطاب

تدفقاته. وما يلاحظ من حصّة الدول المتقدمة من التدفقات الواردة والصادرة هو أنّ الاستثمار المباشر الأجنبي متقاطع.

أما فيما يتعلق بالدول النامية، فبشأن التدفقات الواردة فقد برزت فعليا بحسب الأقاليم، إقليم جنوب وشرق و جنوب شرق أسيا إذ بعدما كانت تبلغ قيمتها 15135 مليون دولار كمتوسط سنوي خلال الفترة (1986-1991) ارتفعت إلى أعلى قيمة لها وهي 131123 مليون دولار سنة 2000 و من أبرز الدول التي استفادت من تلك التدفقات الواردة ضمن نفس الإقليم نجد دول جنوب شرق أسيا. يليه إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي بقيمة 9460 مليون دولار خلال الفترة (1986-1991) لترتفع سنة 2000 إلى حدود 95405 مليون دولار و من أبرز دول الإقليم التي استحوذت على أكبر حصة نجد كل من البرازيل، المكسيك و الأرجنتين. في حين مازال الواقع مريرا بالنسبة لتدفقاته الواردة للدول العربية، إذ بقيت قيمتها محتشمة على الأقل مقارنة بالأقاليم الأخرى المشكّلة لقطب الدول النامية، إذ خلال الفترة (1986-1991) بلغت 2114 مليون دولار كمتوسط سنوي لترتفع بأكثر من أربعة أضعاف تلك الحصّة سنة 1998 لتنخفض بعدها أين تصل سنة 2000 بما يقدر بـــ 2636 مليون دولار.

- **التوجّهات القطاعية**

لقد اقترنت الزيادة السريعة في الإستثمار المباشر الأجنبي على امتداد العالم بالتغييرالبارز في التوجّهات القطاعية لهذا الأخير،إذ أنّ التقدّم التكنولوجي والعلمي في قطاع الإتصالات وشبكات الكمبيوتر أتاح

قدرة كبيرة لتحقيق إدارة فعالة للوحدات البعيدة المنتشرة في شتى أنحاء العالم مماسهل انتشارها، هذا الانتشار سمح للإستثمار المباشرالأجنبي بلعب الدور الإنتاجي ومن تمّ دفعه إلى عدم الاقتصار على مجرّد لعب الدور السابق، إذ في السابق كان دور الإستثمار المباشر الأجنبي يقتصر على استخراج الثروات المعدنية وعلى مرافق نقلها باتجاه الدول المتقدمة الصناعية ، أما الأن فقد أضحى دوره الجديد يكمن في إقامة صناعات تحويلية كاملة، والتوجّه نحو إقامة وحدات إنتاجية ذات مستوى من التكنولوجيا أكثر تقدما و من تم التجمع في مواقع مختارة في العالم.إلى جانب أضحى قطاع الخدمات على مدى العقد السابق أكثر أهمية في الإنتاج الدولي ويعود ذلك لتحرير هذا الأخير أمام الاستثمار المباشر الأجنبي.

- **تراكم الإستثمار المباشر الأجنبي منسوبا للناتج الإجمالي العالمي**

تفيد الإحصائيات التي بحوزتنا أنّ مساهمة تراكم الإستثمار المباشر الأجنبي في تحقيق الناتج العالمي تتزايد باستمرار الأمر الذي يبرّر توجّه معظم دول العالم نحو إفساح المجال أكثر أمام الإستثمار المباشر الأجنبي، فبعدما كانت نسبة المساهمة تقدّر بـــ 6,7 % في سنة 1980 إرتفعت بوثيرة متزايدة ومستمرة لتبلغ 22,3 % سنة 2002 ، وهذا مايتبيّن من خلال الجدول الأتي:

جدول رقم (2) يبيّن تراكم الإستثمار المباشر الأجنبي منسوبا للناتج الإجمالي العالمي خلال سنوات مختارة.

السنوات	1980	1985	1990	1995	2000	2001	2002
النسب	6,7	8,4	9.3	10,3	19,6	21,2	22.3

Source: UNCTAD, wir 2003.P 278.

- **مساهمة الاستثمار المباشر الأجنبي في تكوين الرأسمال الثابت الإجمالي**

من المبررات الرئيسية التي تثبت أنّ الإستثمار المباشر الأجنبي يشكّل مظهرا للعولمة الإقتصادية و مؤشرا لها هو أنّ تدفقات هذا الأخير خاصّة خلال السنوات الأخيرة أضحت تساهم بشكل فعال في تكوين رأسمال الثابت الإجمالي، وهذا ما يتبيّن من خلال الجدول الأتي:

جدول رقم (3) يبرز تدفقات الإستثمار المباشر الأجنبي الوارد و الصادر كنسبة من تكوين الرأسمال الثابت الإجمالي العالمي خلال الفترة (1986 -2002).

السنوات	91-86	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الوارد	3.6	3,3	4,4	4,5	5,6	5,6	7,5	10,9	16,5	20,8	12,8	12,2
الصادر	4.1	3,7	4,9	5,3	5,9	5,5	7,4	11,0	16,9	18,3	11,3	13,6

SOURCE: UNCTAD , wir 2003. p385.

إنّ معطيات الجدول أعلاه تبرز بشكل واضح مدى السماح للإستثمار المباشر الأجنبي للمساهمة في تنشيط القدرات الإنتاجية والمساهمة في ديناميكيتها جنبا إلى جنب مع الإستثمار المحلي.

2/ الشركات متعدّدة الجنسيات أداة رئيسية لتجسيد الإستثمار المباشر الأجنبي

تعتبر الشركات متعدّدة الجنسيات الأداة الرئيسية لتجسيد الإستثمار المباشر الأجنبي، وهي في ذات السياق تمثل مظهرا أخر للعولمة الإقتصادية بحكم نموّها، توسّعها وإنتشارها في شتى أنحاء العالم أين أضحى لها دور بارز في تحديد مستقبل الاقتصاد العالمي بالخصوص، إلى جانب ما تتميّز به من القدرة على التكيّف والاستجابة والتكامل وقدرتها على الاسهام في الإقتصاد العالمي وقدرتها على تنويع الإنتاج والأنشطة المختلفة وتميّزها باستراتيجيات بارزة تنطوي على تغيرات في كيفية تنظيم الإنتاج عبر الحدود.

- **بروز الشركات متعدّدة الجنسيات و انتشارها**

لقد ارتبطت ظاهرتي الشركات متعدّدة الجنسيات و الاستثمار المباشر الأجنبي بما اصطلح عليه دوليا بـــ" التدويل" (*)، مما أدى إلى التوافق بين انتشارها و النمو المدهش للاستثمار المباشر الأجنبي و كان ذلك بداية من عقد الخمسينات.

ظهور وازدياد قوّة الشركات متعدّدة الجنسيات، من خلالها وعبر محاولات التكامل الدولي تجري عملية تدويل الحياة الاقتصادية ومحاولات

توحيد السوق العالمية في السلع والمال والتكنولوجيا ، ومن خلال اندماج الشركات متعدّدة الجنسيات مع رأس المال المصرفي يقوم اعتماد متبادل ملحوظ بين نظام الإنتاج الدولي ونظام التجارة الدولية والنظام المالي الدولي و فروعها ، إنتاج و توزيع السلع الصناعية ، المشروعات الكونية الأسواق السلعية وأسواق الخدمات ، الأسواق النقدية والمالية مشاريع التبادل والتعاون العلمي والتكنولوجي.(9)

تعتبر الشركات متعدّدة الجنسيات أداة رئيسية التي تستخدم لتحقيق الإستثمار المباشر الأجنبي ظل ظروف أضحت تشهد تهاوي الحواجز أمام المعاملات الدولية مدفوعة بالعولمة والتحرر الإقتصادي والابتكار التكنولوجي، و لقد اكتسبت الشركات متعدّدة الجنسيات نفوذا واسعا في شتى أنحاء العالم منذ بداية عقد التسعينات، إذ يقدّر عددها نحو 65000 شركة، لها توابع في الخارج- فروع بنحو 850000 فرع و هذا في سنة 2002 بعدما كانت 7000 فرع سنة 1970، و 700000 فرع سنة2000 .(10) و الجدول الأتي يبين بعض المؤشرات التي تؤكد حقيقة قوّة تلك الشركات ومدى توسعها عبر الاستثمار المباشر الأجنبي.

الجدول رقم (4) يبرز بعض مؤشّرات قوة و نفوذ الفروع الأجنبية للشركات متعدّدة الجنسيات

البيانات	1982	1990	2001
رقم أعمال الفروع الأجنبية	2541 مليار دولار	5479 مليار دولار	18517 مليار دولار
الناتج المتاح	594 مليار	1423 مليار	3495 مليار دولار

للفروع الأجنبية	دولار	دولار	
مجموع أصول الفروع الأجنبية	1959 مليار دولار	5759 مليار دولار	24952 مليار دولار
صادرات الفروع الأجنبية	670 مليار دولار	1169 مليار دولار	2600 مليار دولار
عدد مستخدمي الفروع الأجنبية (ألاف المستخدمين)	17987	23858	53581

SOURCE: CNUCED , sociétés transnationales et compétitivité à l' exportation , 2002,p 02.

وتجدر الإشارة في هذا الشأن أنّ التأثير الإقتصادي لهذه الشركات يمكن توضيحه ببيانات مختلفة، في سنة 2001 الفروع الأجنبية كانت توظّف نحو54 مليون مستخدم بعدما كان عدد المستخدمين لايتجاوز 24 مليون مستخدم سنة 1990 و بلغ رقم مبيعاتها قرابة 19 تريليون دولار، إلى جانب ذلك تستأثر الفروع الأجنبية المنتسبة للشركات الأم بـــعشر الناتج المحلي الإجمالي العالمي وثلث الصادرات العالمية و ارتفع حجم أصولها من 1886 مليار دولار سنة 1982 إلى 17680 مليار دولار سنة 1999 مع الإشارة إلى أنّها تستأثر بحصص أكبر في هذه المجاميع العالمية إذا ما أخذنا بعين الإعتبار قيمة ما تضطلع به هذه الأخيرة من الأنشطة الأخرى التي تقوم بها على النطاق العالمي و التي تخصّ أشكال التدويل والتعاون الدولي (مثل عمليات التصنيع بموجب عقود، الترخيص، التعاقد من الباطن...إلخ)**(11)**

• **أكبر الشركات متعدّدة الجنسيات في العالم**

في سنة 2000 على سبيل المثال كانت أكبر مائة شركة غير مالية تستأثر بما يزيدعن نصف مجموع المبيعات والعمالة في الشركات الأجنبية المنتسبة، إذ زادت أصولها بنحو 20% تقريبا في سنة 2000، كما ارتفع حجم مستخدميها بنحو19%، وحجم مبيعاتها بنسبة 15%، ومن خلال الجدول الأتي يتبيّن أكبر عشرة شركات متعدّدة الجنسيات في العالم.

جدول رقم (5) يبيّن أكبر 10 شركات متعدّدة الجنسيات عالميا غير مالية على أساس الأصول في الخارج في سنة2000. (بملايين الدولارات وعدد المستخدمين)

الترتيب	الشركة	الدولة الأصلية	فرع النشاط	الأصول في الخارج	إجمالي الأصول	رقم الأعمال في الخارج	رقم الأعمال الإجمالي	عدد المستخدمين في الخارج	عدد المستخدمين الإجمالي
1	Vodafone	بريطانيا	الإتصالات	221238	222326	7419	11747	24000	29465
2	General electric	الولايات المتحدة	تجهيزات إلكترونية	159188	437006	49528	129853	145000	313000

223953	148707	210709	107200	95365	386000	327380	97900
112224	71292	-	88300	54337	165300	210084	64000
53554	26278	125575	148062	149146	184632	39357	206083
35854	12929	62245	105626	81086	48233	19420	143044
95755	87084	154091	75173	122498	303100	141935	149000
52803	55968	55974	57451	74807	75150	93260	101728
السيارات	الإتصالات	السيارات	نشاطات تتعلق بالبترول	نشاطات تتعلق بالبترول	السيارات	التنويع	نشاطات تتعلق بالبترول
ايطاليا	إسبانيا	اليابان	بريطانيا	بريطانيا و هولندا	الو لايات المتحدة	فرنسا	الو لايات المتحدة
Fiat	Telefonica	Toyota motor	Bp	Royaldutc h/ shell	General motors	Vivendi universal	Exxon mobil
10	9	8	7	6	5	4	3

SOURCE :CNUCED , sociétés transnationales et compétitivité à l' exportation op cit P 03.

مع الإشارة لأوّل مرّة أكّدت البيانات بشأن أكبر الشركات متعدّدة الجنسيات أنّ خمسة شركات تابعة للدول النامية استطاعت أن تحتل مكانة ضمن قائمة أكبر 100 شركة في سنة 2000 وهو أمر لم يسبق له مثيل وهذه الشركات :

- هاتشنسن وامبوا التابعة لـــ هونغ كونغ و الصين الشعبية.
- بتروناس التابعة لـــ ماليزيا.
- سيمكس التابعة لـــ المكسيك.
- بتروليوس دي فنزويلا التابعة لفنزويلا.
- إلجي إليكترونيكس التابعة لـــ كوريا الجنوبية.

- **عمليات الاندماج و التملّك**

تبرز قوة الشركات متعدّدة الجنسيات باعتبارها أداة لتجسيد الإستثمار المباشر الأجنبي أيضا عبر عمليات الإندماج والتملّك، وهذه الأخيرة يقصد بها تلك العمليات التي تمكّن الشركات الأجنبية عموما من اكتساب الحيازة عبر إمتلاك حصّة من رأسمال مؤسسة ما، تجعلها قادرة على إحكام الرقابة عليها. و لقد أضحت عمليات اندماج الشركات و الحيازة و إقتناء الشركات عبر الحدود أسلوبا متزايد الأهمية. و لقد قدّرت القيمة الإجمالية لتلك العمليات التي أنجزت سنة 2001 ما يقارب 594 مليار وهي القيمة التي تشكّل نصف قيمة العمليات التي أنجزت سنة 2000 دولار بعدما كانت قدرت سنة 1990 بـــ 151 مليار دولار و بـــ 236 مليار دولار سنة 1997.**(12)**

- **العوامل الدافعة لتعاظم دورها و زيادة تدفقاته**

يؤكّد الكثير من الخبراء أنّ هناك ثلاث قوى تحرّك توسّع الشركات متعدّدة الجنسيات و تزايد تدفقات الإستثمار المباشر الأجنبي وكذلك التوسّع في الإنتاج الدولي، ومن تم تكريس أكثر لعولمة الإنتاج والرأسمال، وهذه القوى الثلاث يمكن بلورتها فيما يلي:

1. التغيّر التكنولوجي السريع والمدهش: إنّ التقدّم العلمي والتكنولوجي الهائل تسبّب في حدوث التغيّر الهام في طبيعة كل من الإنتاج والرأس مال، الأمر الذي أدى إلى رفع القدرات الانتاجية، وخلق صناعات طليعية جديدة مثل تلك المتعلقة بقطاع الإتصالات وشبكات الكمبيوتر...إلخ. إلى جانب ذلك دفع بالشركات إلى ضرورة استكشاف الأسواق العالمية لأجل الاستفادة منها و تقاسم التكاليف والمخاطر.

2. تحرير السياسات العامة واتّخاذ التدابير أكثر تحريرية وملائمة لاجتذاب الإستثمار المباشر الأجنبي، و ذلك من خلال سعي الكثير من الدول إلى تكثيف الجهود لأجل تحسين المناخ الإستثماري فيها و جعله آمنا و مستقرا، لكون أنّ هذا الأخير له أثرا شديدا على القدرات المتعلقة باختيار مواقع الاستثمار، على جانب فتح الأسواق المالية و إعطاء الحرية الكاملة للشركات الأجنبية بتجسيد مختلف أشكال الإستثمار المباشر الأجنبي و فتح مختلف النشاطات أمامها للإستثمار فيها.

وفي هذا الصدد اتجهت الكثير من حكومات دول العالم نحو استحداث تغيّرات للأنظمة المتعلقة بالإستثمار فيها، إذ في سنة 2002 أدخلت 70دولة 248 تغيرات على التشريعات الناظمة للإستثمار المباشر

الأجنبي، وقد أدخل ما يزيد عن 90 % من هذه التغيرات لغرض جعل المناخ الإستثماري أكثر مواتاة لاجتذابه. (أنظر الجدول الأتي رقم 6)

جدول رقم (6) التغيرات التي مست الأنظمة الوطنية للإستثمار

السنة	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
عدد الدول التي غيرت أنظمتها	35	43	57	49	64	65	76	60	63	69	71	70
عدد التغييرات	82	79	102	110	112	114	151	145	140	150	208	248
أكثر ملائمة له	80	79	101	108	106	98	135	136	131	147	194	236
أقل ملائمة له	2	-	1	2	6	16	16	9	9	3	14	12

SOURCE :CNUCED , op cit

و يضاف إلى ذلك أنّ ما يصل إلى 97 دولة في سنة2001 أقدمت على إبرام 158 اتفاقية على المستوى الثنائي تخصّ تحرير الاستثمار المباشر ومعاملته العادلة وحمايته، فمنذ اعتماد أوّل معاهدة استثمار ثنائية في عام1959 ارتفع عدد هذا النوع من المعاهدات بصورة مطردة إلى 385 معاهدة في نهاية عام 1989 قفز هذا العدد إلى 1941 معاهدة في نهاية عام 2000 وإلى 2099 معاهدة سنة2001.وبالتوازي مع معاهدات الإستثمار الثنائية تعقد البلدان أيضا بصورة متزايدة إتفاقات لتلافي

الإزدواج الضريبي وقد بلغ عدد هذا النوع من المعاهدات 2118 معاهدة في نهاية عام 2000، وتم إبرام 67 إتفاقية جديدة من إتفاقيات الإزدواج الضريبي سنة 2001 ليبلغ عددها الإجمالي في نفس السنة 2067.**(12)**

3. أما القوة الدافعة الثالثة فتتمثل في تزايد المنافسة، إذ أنّ احتدام هذه الأخيرة أجبر الشركات على البحث عن سبل جديدة لأجل الزيادة في كفاءتها عن طريق البحثعن المواقع ذات القدرة التنافسية وتحويل بعض الأنشطة الإنتاجية من أجل خفض التكاليف.

رابعا / تسارع الدول النامية لاجتذابه بحكم أهميته في تدعيم نمو إقتصاداتها

لقد أضحت الكثير من الدول النامية وخاصة منها الدول العربية منها بأهمية إجتذاب الإستثمار المباشر الأجنبي وتوليه إهتماما أكبر من المحافظ الإستثمارية و القروض البنكية وذلك يعود لمختلف الفوائد التي يمكنها جنيها من وراءه بالرغم من انعكاسات السلبية على اقتصاداتها، الأمر الذي فسّره الخبراء على أنّه يعتبر بمثابة خطوة نحو اندماج اقتصادات تلك الدول في الإقتصاد العالمي.

ومن هنا نتساءل: إلى أي مدى تتجلّى أهمية الإستثمار المباشر الأجنبي لإقتصادات الدول النامية ؟ وهل يشكّل تشجيعه عاملا حقيقيا لإندماج إقتصاداتها في الإقتصاد العالمي ؟

<u>1/ أهمّية الإستثمار المباشر الأجنبي</u> وتتجلى من خلال ما يلي:

- **الاستثمار المباشر الأجنبي وسيلة تمويلية خارجية بديلة.**

في إطار متطلبات التنمية الإقتصادية كانت الدول النامية وخاصة منها الدول متوسطة و منخفضة الدخل تعتمد في تمويلها لأجل تحقيق تلك المتطلبات على مصادر تمويلية كلاسيكية إتخذت الصيغ الآتية: الموارد المحلية، المنح و المساعدات، و القروض الخارجية.

لكن النتائج ميدانيا أثبتت بما لا يستدعي الشك أنّ الدول النامية بما فيها معظم الدول العربية فشلت في تحقيق التنمية الإقتصادية بصورة خاصة، والتنمية الشاملة بصورة عامة عبر اعتمادها على مختلف مصادر التمويل التي ذكرناها، و يعود ذلك لعدّة أسباب منها: عدم تمكّنها من تعبئة الموارد المحلية، إلى جانب التبعات السلبية التي خلّفتها القروض الخارجية بسبب غياب السياسة غير الرشيدة المتّبعة من طرفها مما أدى بها إلى الوقوع في شبح المديونية ومن تم عدم إمكانية إدارة الديون أو خدمتها حتى. وعدم التطلع الجاد للتمويل البديل الذي يقصد به الإستثمار المباشر الأجنبي ذلك بسبب المواقف المعادية التي كانت تبديها اتّجاهه خلال ثلاثة عقود من الزمن التي سبقت سنوات التوجّه نحو الإنفتاح عليه.

لقد أثبتت الكثير من الدراسات في هذا الشأن أن الإستثمار المباشر الأجنبي أثبت بجدارة على الأقل أنّه وسيلة تمويلية خارجية بديلة للقروض الأجنبية ويعود ذلك لسببين هما :

1 – درجة الاستفادة تكون أكبر في إطار تدفق الإستثمار المباشر الأجنبي مقارنة بالقروض الخارجية. أو اللجوء للاستدانة من الخارج عموما.
2–إمكانية التخلّص أو على الأقل التخفيف من الآثار السلبية للإستثمار المباشر الأجنبي مقارنة بالآثار الوخيمة التي تخلفها عملية الاستدانة من الخارج

تتجلى أهمية الإستثمار المباشر الأجنبي في هذا الشأن من خلال النقاط الأساسية التالية:

يعتبر الإستثمار المباشر الأجنبي بمثابة شكل من أشكال التمويل الخاص بميزان المدفوعات والذي بطبيعته يحدّ من إزدياد المديونية الخارجية مع الإشارة إلى أنه في المرحلة الأولى يتضخم بسرعة ليسترجع في الأخير تدفق المداخيل ذات أهمية كبرى مقارنة بالاستثمار الأولي (13) تتجلى أهمية الإستثمار المباشر الأجنبي كوسيلة تمويل بديلة من خلال أنه يمكّن من تغطية العجز في الميزان المدفوعات في المدى القصير والمتوسط على الأقل، إلى جانب إمكانية الدول التي تعاني من تفاقم المديونية الخارجية من الحدّ منها عن طريق إجتذابه وذلك مقارنة بأشكال التمويل الخارجي و لقد أثبتت الكثير من النتائج التي توصل إليها الخبراء في هذا الشأن أن تحركات رؤوس الأموال الطويلة الآجل في شكل القروض الخارجية لم تساهم إلاّ بالقدر اليسير جدا في حل مشكلة العجز الذي اتّسمت به موازين مدفوعات الدول عند عدم مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه الحكومات والهيئات...الخ المقرضة لها، مما يؤدّي ذلك إلى تفاقم حدّة المديونية وإنعكاسها السلبي على الوضعية العامة لتلك الدول.

ـــ و تتجلى الأهمية أيضا في كون أنّ الإستثمار المباشر الأجنبي هو أداة للتمويل ميسّرة من حيث الحصول عليها، و استخدامها يدري على الدول المضيفة الكثير من الفوائد و المزايا حيث يتسنى لهذه الأخيرة من إجتذابه بسهولة حيث يكفي فقط الإلتزام بالسياسة العامة الواضحة والملائمة وتوفير المناخ الإستثماري المستقر والآمن.إلى جانب ذلك تستفيد الدول

المضيفة له من مختلف المشاريع الإستثمارية التي تتجسّد عن طريقه الشركات الأجنبية للنهوض بالقطاعات الحساسة مثل القطاعات الإنتاجية، القطاعات الخدمية كالصحة، الإتصالات...الخ. في حين إنّ القروض الخارجية أصبحت غير متاحة لدى كافة الدول التي تريد التوصل إليها، خاصة الدول التي تعاني من أزمة المديونية الثقيلة مما يستدعي تخوف الدول المقرضة وحتى الهيئات من اتخاذ قرار منحها المزيد، وبصرف النظر عن ذلك فإن الحصول عليها يخضع واقعيا لعدّة شروط هي في عمومها قاسية وتحتاج إلى مفاوضات عسيرة مع الهيئات الدولية. بالإضافة إلى ذلك فمع الإضطرابات النقدية التي عانى منها الإقتصاد الرأسمالي العالمي وما اقترنت به من تضخم عالمي وركود إقتصادي وبطالة متزايدة وحروب تجارية، عمدت الدول للمعونات الإنمائية، المتمثّلة في القروض الحكومية و متعددة الأطراف ذات التكلفة الميسرة نسبيا إلى تقليص الموارد التي تخصصها للبلاد النامية.**(14)**

ولقد أثبتت النتائج في هذا الشأن أن استخدامات التمويل الخارجي غير الإستثمار المباشر كانت في غير صالح الدول التي تحصلت عليها، إذ تبين من جهة أن استخدامه في الغالب كان موجه للاستهلاك العام وفق للسياسات التنموية التي كانت متّبعة خلال عقدي الستينات والسبعينات بالخصوص عبر الصناعات المصنّعة، وسياسة إحلال الإنتاج المحلي محل الواردات... الخ. وعموما كان استخدامه غير أمثل وغير مضمون العواقب مقارنة بالإستثمار المباشر الأجنبي، أين نجد الشركات الأجنبية تعمد بحكم إستراتيجيتها و جدّيتها إلى دراسة المشاريع الإستثمارية دراسة

محكمة تكون مضمونة النتائج الأمر الذي يعود بالفائدة على الدول المضيفة لها عند اختيارها كمواقع للإستثمار.

ـ الأهمية الثالثة تبرز في كون أن الوصول إلى الإستثمار المباشر الأجنبي باعتباره تمويل خارجي بديل يمكّن تلك الدول من التطلّع إلى الأهداف الإستراتيجية مثل: تنمية الصادرات و الحصول على المهارات التسويقية، و المعارف التكونولوجية، و تنمية الرأسمال البشري...إلخ. في حين لا يمكن تحقيق ذلك عن طريق التمويل الخارجي الكلاسيكي، خاصة في ظل ثبوت عدم كفاءة سياسة الدول العربية بشأن استخدامها.

تتجلى أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في هذا الشأن إلى جانب ما ذكرناه في كونه رأس مال الآجل يتميز بتقلبات أقل مقارنة بالأشكال الأخرى التي تخصّ التمويل بالاستدانة أو حتى استثمار المحفظة في ظل ظروف تتّسم بالأزمات المالية، وهذا ما يستدعى تحوّل الكثير من الدوّل وخاصّة منها دول جنوب شرق أسيا في ظل الأزمة المالية التي لحقت بها من التمويل بالاستدانة عموما إلى التمويل بالاستثمار المباشر الأجنبي. ولقد أشار تقرير البنك الدولي لعام 2000 حول التنمية في العالم من خلال دراسات أجريت خصوصا حول الأزمات والتغيرات المالية،إلى أنّ الاستثمار المباشر الأجنبي خلال الفترة(1992-1997) كان أقل الأشكال الأخرى بما فيها إستثمارات الحافظة الأجنبية تقلبا مقاسا بمعامل التباين (15)

وبالموازاة عند المقارنة بين الشكلين – أي الإستثمار المباشر الأجنبي والتمويل بالإستدانة – من حيث التكاليف التي تتحملها الدول المضيفة من جراء التوصل إليهما، فبينما يتمخض عند الحصول على القروض الخارجية دفع أعباء منتظمة في شكل أقساط وفوائد، في حين

الاستثمار لمباشر الأجنبي يتمخض عنه تحويلات مالية للخارج تتمثل في الأرباح المحولة للخارج، والفائدة على رأس المال المستثمر، وتحويل جانب من أجور العاملين والخبراء الأجانب ومدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا والمتمثلة في رسوم براءات الإختراع والعلامات التجارية والتراخيص وتكاليف الإدارة والخبرة الفنية.(16) فبالرغم من ذلك الإستثمار المباشر الأجنبي هو جذير بأن يكون بديلا للقروض الخارجية، وذلك أن التحويلات التي تحدث هي في الحقيقة تكون لها تبعات سلبية، لكن هذه الأخيرة تكون متبوعة بفوائد ملموسة ميدانيا تعود على الدول المضيفة، لاسيما إن كانت هذه الأخيرة تستطيع إستيعاب المعارف التكنولوجية والإستفادة من الخبرات، و..هذا من جهة، ومن جهة أخرى كون أن تلك الأرباح المحققة هي مرهونة أصلا بمدى نجاح تلك المشاريع الاستثمارية، مع الإشارة هنا تزداد أهمية الإستثمار المباشر الأجنبي، في حال إتفاق الدول المضيفة مع الشركات الأجنبية على إعادة إستثمار جزء من تلك الأرباح المحققة، في حين أن القروض الخارجية غير مضمونة العواقب بحيث يتم تحمل أعباءها بدون مقابل يذكر كون عند إستخدامها من قبل الدول التي تحصلت عليها فإن نتائجه غير مضمونة واقعيا.

وأخيرا في ظل الأهمية التي يكتسيها الإستثمار المباشر الأجنبي مقارنة بالأشكال الكلاسيكية للتمويل الخارجي، يتبين أنه جدير بأن يكون وسيلة تمويلية خارجية بديلة، بحكم انعكاساته الحميدة على إقتصادات الدول المضيفة. أن الحصول على الإستثمار مقارنة بالقروض الخارجية قد عرف تزايدا، مقارنة بالقروض التي عرف حجمها تناقصا، وهذا ما

يؤكد بوضوح على أن الدول أضحت تحلّ الإستثمار المباشر الأجنبي محلّ الحصول على القروض الخارجية.

- **الإستثمار المباشر الأجنبي كعنصر تكميلي للموارد المحلية، وعاملا لتحسين الإستثمار المحلي.**

مما لا شكّ فيه أن مختلف الموارد المحلية تؤدّي دورا رئيسيا في تمويل مختلف البرامج الاقتصادية والاجتماعية وكذلك متطلّبات التنمية الشاملة، وهي في مجملها تكون الدول في حاجة إليها إليها لأنها أساس التنمية المستدامة، ويشترط في ذلك فقط تعبئتها تعبئة جيّدة من خلال وضع سياسة واضحة المعالم تسمح بالتشجيع أكثر على جمع المدخرات، وتحصيل الإيرادات، وتعزيز المالية العامة، إلى جانب توجيهها توجيها محكما وفعّالا نحو الأهداف الحقيقية التي تمس الجوانب الإنمائية ومن تم زيادة القدرات الإنتاجية.

غير أنه ليس من المعقول أن يتم الاعتماد فقط على تلك الموارد المحلية وذلك للأسباب التالية:

1. محدودية الموارد المحلية، وقصورها عن تغطية متطلبات ديناميكية التنمية، بحيث تعجز هذه الموارد عن تغطية احتياجات البرامج التنموية من التمويل خاصة في الدول العربية متوسّطة ومنخفضة الدخل.
2. إستنزاف الموارد المحلية بسبب التفاوت الخطير بين احتياجاتها التمويلية واستحقاقات المبالغ التي تم اقتراضها. حيث تؤدي المديونية التي تنجم من فعل اللجوء إلى التمويل الخارجي (القروض

الخارجية) إلى التحويل العكسي للموارد التي تمتلكها الدول المستدانة وذلك من خلال خدمة الدين وإعادة الجدولة.

3. عـــدم إمكانـــية التوصـــل إلى إمتلاك تكنولوجيا ذاتية، مهارات إداريـــة، تســـويقية، اخـــتراق الأسواق، التنمية الصناعية...إلخ من طـــرف الـــدول العربـــية خاصة عن طريق الاكتفاء بتعبئة الموارد المحلية.

4. عـــدم إمكانـــية تعبئة كل الموارد المحلية في ظل غياب سياسة عامـــة تخـــص الإقتصـــاد الكلي التي تعمل على تجميع المدخرات، والإجراءات العامة وتوجيهها بشكل محكم.

و لأجل تلك الأسباب كلها تضطر الدول إلى الوصول إلى الموارد الخارجية التي يجب أن تلعب الدور المكمل للموارد المحلية لأجل تغطية تلك النقائص، مع ضرورة أن تتجلى تلك الموارد الأجنبية في الإستثمار المباشر الأجنبي على اعتبار أن القروض الأجنبية تتميز بكثرة العيوب وبالتبعات السلبية كما سبق الإشارة إليها. إلى جانب انخفاض المساعدات (المعونات الخارجية) الإنمائية التي كانت موجهة من طرف الدول المتقدمة إلى الدول النامية،او تلك المساعدات التي كانت تقدمها الدول العربية النفطية للدول العربية غير نفطية بسبب تدهور أسعار النفط عند بداية سنة 1986 بالخصوص.

إلى جانب بروز عدد من العوامل الخارجية التي لعبت دورا هاما في تحقيق هذه المتغيرات، الإقتصادي البطيء والمستويات المنخفضة لتراكم رأس المال في معظم الدول النامية...إلخ. وبقدر ما تصبح الحاجة

إلى تحسين معدلات الإستثمار أولوية وطنية، تفقد الشكوك والاعتراضات اتجاه الإستثمار الأجنبي المباشر جانبا كبيرا من قوتها، ومنه تتجلى الأهمية الأولى للإستثمار المباشر الأجنبي من خلال تمكين الدول المضيفة له وخاصة الدول العربية على تغطية الفجوة الإدخارية التي برزت بسبب ضعف مستوى الإدخار المحلي لديها.

و تكمن الأهمية الثانية في كونه ضروري لتكملة الموارد المحلية ومن تم الزيادة في تراكم رؤوس الأموال النامية منافع مهمة، حيث أنّ إقرار الدول العربية للباب المفتوح أمام الإستثمار المباشر الأجنبي يمكّنها من الاستفادة من منافع كثيرة، أين سيكون هناك طلب متزايد باستمرار على مشروعات البنية الأساسية العامة في المدن الآخذة في الاتساع وليس من الضروري أن تكون الحكومات والمدخرون المحليون هم المصدر الوحيد للتمويل، وفي المجال الخاص تبدأ منافعه بتوسيع رصيد البلد المضيف من رؤوس الأموال.(17)

ومن جانب آخر تتجلى أهميته من خلال أنه يشكل عاملا رئيسيا لتغطية العجز الذي يتّسم به الإستثمار المحلي ومن تم تحسين معدلات الإستثمار في الدول المضيفة. فقد تبين بصفة عامة أن تدفق رؤوس الأموال الخاصة له أثر كبير على الإستثمار المحلي، مع قيام أقوى العلاقات مع الإستثمار المباشر الأجنبي، فكل زيادة في حجم تدفقاته تؤدي إلى الزيادة في الإستثمار المحلي بحجم أكبرمن حجم تدفقاته. ثم إنّ تعبئة الموارد الخارجية من خلال توفير ظروف ملائمة تسمح باجتذاب الإستثمار المباشر الأجنبي إلى جانب الموارد الداخلية عملية من شأنها

تؤدي إلى النهوض بمختلف القطاعات سواءا كانت منها الإنتاجية أو تلك المتصلة بالخدمات.

في سبيل إجتذاب الإستثمار المباشر الأجنبي، وتشجيع الإستثمار بصفة عامة، يجب على الدول النامية بما فيها الدول العربية أن تعزز من الأصول الكامنة لديها، وهو ما يعني الإستثمار في الصحة، والتعليم وإمداد المياه، والمرافق الصحية، والطاقة والنقل والإتصالات السلكية واللاسلكية. فهذه الخدمات المتعلقة بالهياكل الأساسية هي ضرورية لنمو الإقتصاد وتحسين نوعية الحياة، في حين يمكن للقطاع الخاص أن يوفر بعضا من هذه الأصول فإن معظمها يلزم توفيه في القطاع العام، وفي هذا السياق يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية والإستثمار المباشر الأجنبي أن يدعم كل منهما الأخر.

وأخيرا في هذا الشأن يمكن القول أن الإستثمار المباشر الأجنبي هو تدفق رؤوس الأموال طويلة الآجل تسمح بتكملة الموارد المحلية، ومن تم تغطية النقائص التي يمكن أن تميز الدول المضيفة عند قيامها بتمويل البرامج التنموية، إلى جانب أنه يساهم في تمويلها.

- **عامل مهم لتدعيم عمليات الخصخصة ونتائجها.**

إنّ أهمية الإستثمار المباشر الأجنبي لا تقتصر فقط على كونه مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي، ولا حتى على كونه عنصرا مكملا للموارد المحلية لأجل تمويل مستويات الإستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو والتنمية الإقتصادية بل تتعداها لتتخذ مجلات أخرى.

ومن بين تلك المجالات التي يمكن أن تشغلها أهمية الإستثمار المباشر الأجنبي هي مجال الخصخصة، إذ تجمع الكثير من الدراسات في هذا الشأن إلى أن أحد آهم الدوافع- إلى جانب الدوافع السابقة- التي تدفع بالحكومات إلى تفضيل الإستثمار المباشر الأجنبي مقارنة بالتدفقات الرأس مالية الأخرى – إستثمار المحفظة – هو لكونه يسمح لها بالاستفادة من فوائد كثيرة عند ربطه بعملية الخصخصة.

إن الخصخصة مجموعة التدابير التي تستخدمها دولة ما لتحويل مؤسسات القطاع العام إلى ملكية القطاع الخاص، ومنه تعتبر الخصخصة عملية لا تستغنى فيها مشاركة الشركات الأجنبية، ومن تم فإن متطلبات تدعيم الإنفتاح الإقتصادي تستدعي أن يكون الشركاء المحليين والشركاء الأجانب جنبا إلى جنب لأجل إنجاحها ومن تم تحقيق الأهداف الموجودة من تلك العملية.

إن صياغة الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالخصخصة وتفعيلة هو في الحقيقة أداة هامة من بين الأدوات الرئيسية الأخرى لجذب الإستثمار المباشر الأجنبي إلى مختلف القطاعات، سواءا منها الإنتاجية أو الخدمية. وباعتبار أن عملية الخصخصة هي إجراء من إجراءات تكييف الإقتصادات مع التحولات العالمية، واندماجها في الإقتصاد العالمي، فيمكن اعتبار أن جذب الإستثمار المباشر الأجنبي هو سبيل حقيقي لتسريع وثيرتها، ومن تم تسهيل عملية الإندماج.

إذ من خلاله يتجلى اندفاع الشركات الأجنبية للقيام بعمليات شراء الشركات المملوكة للدول المضيفة وفقا لشروط تفاوض محدّدة بموجب

برامج الخصخصة. إذ أثار في هذا الشأن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن عمليات الشراء التي تجسدت من طرف الشركات الأجنبية للشركات التابعة للدول المضيفة الممثلة في الدول التي تمر بالمرحلة الانتقالية إلى إقتصاد السوق بصفة خاصة والدول النامية عموما، ازدادت خاصة خلال سنوات التسعينات أين بلغت قمتها خلال الفترة -1998) (1997، تم سرعان ما عرفت الانخفاض وذلك بسبب التباطؤ الإقتصادي. وهذا ما يتبيّن من خلال الشكل الآتي:

الشكل(1) يبيّن عمليات الشراء الأجنبية للشركات الوطنية من خلال الخصخصة

خلال الفترة (1987-2002) الوحدة: مليار دولار.

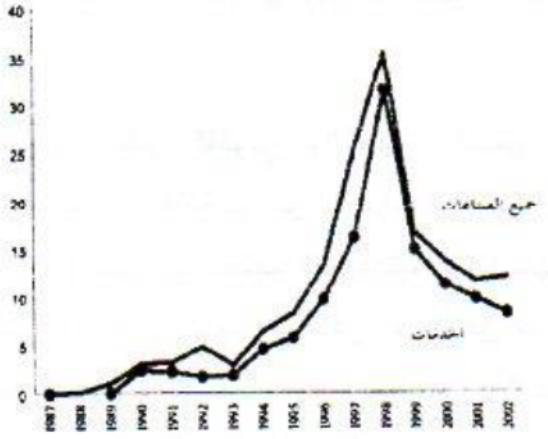

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، مذكرة " الإستثمار المباشر الأجنبي و التنمية " حالة الإستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات المتصلة بالخصخصة 2003. ص 09.

وتجدر الإشارة إلى أن نموذج الخصخصة المتصلة بالإستثمار المباشر الأجنبي ليس موحّدا من حيث التطبيق في البلدان النامية، إذ سجل في ذلك تعدد النماذج تبعا لتعدد إستراتيجيات وأهداف تلك الدول، إذ أنه على سبيل المثال النموذج الذي طبق في بلدان أمريكا اللاتينية يختلف عن ذلك الذي طبق في أوروبا الوسطى والشرقية.

هناك العديد من الأسباب التي تبرّر الاندفاع الحتمي لحكومات الدول العربية عامة نحو اتخاذ إجراءات التحول إلى القطاع الخاص و من تم دعوة الشركات الأجنبية إلى المشاركة في الخصخصة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- تصور هذه الدول إلى أن المؤسسات المملوكة من طرفها يمكن أن تدار بكفاءة عالية من طرف القطاع الخاص عموما، والشركات الأجنبية خصوصا فلقد اتّضح أن من أهم أسباب تدني كفاءة وحدات القطاع العام الفصل بين الملكية والإدارة وما يصاحبها من ضعف في الحافز الخاص، وسيطرة البيروقراطية على اتخاذ القرارات، وإتباع سياسات حكومية للتسعير لا تعكس التكلفة الحقيقية، وفرض عمالة زائدة تؤدي إلى وجود بطالة مقنعة، وتقديم دعم وحماية جمركية لوحدات القطاع العام تفقدها حافز المنافسة، وفرض عناصر إدارية غير كفء عليها، والسماح لها بالسحب على المكشوف من البنوك، ويترتب على كل هذا انخفاض مستوى جودة المنتجات وتدني الإنتاجية، وزيادة المخزون الراكد وارتفاع المديونية، وزيادة الخسائر.**(18)**

2- نقص رؤوس الأموال في الدول متوسطة ومنخفضة الدخل على الخصوص، والمعارف التكنولوجية والإدارة اللازمة لإعادة إنعاش المؤسسات المتدهورة في الدول النامية عامة.

3- التوسّع في الخصخصة يسمح بما لا يدعو للشكّ بدخول رأس المال الأجنبي، وهذا ما يشكّل خطوة حقيقية نحو الاندماج في الإقتصاد العالمي.

4- وعلاوة على ذلك، بالرغم من وجود بعض الآثار السلبية المباشرة على العمالة إثر التحوّل إلى القطاع الخاص، فإن الزيادة المتوقعة في الكفاءة والتوجه الابتكاري ستحقّق منافع إجتماعية إيجابية طويلة الأجل.

تلك الأسباب كلها تشكّل إذن في عمومها مبرّرا حقيقيا لأجل أن تحرص حكومات الدول على بذل الجهود وتكثيفها بغية تجسيد الخصخصة وضرورة إشراك الشركات الأجنبية و إفساح المجال لها في ذلك الشأن لتوافر مبرّر أخر يكمن في الأهمية البارزة للإستثمار المباشر الأجنبي في هذا الجانب بالرغم من تسجيل تبعات سلبية لتلك العملية. و يمكن توضيح هذه الأهمية من خلال ما يلي:

• إن تجسيد الاستثمار المباشر الأجنبي المتّصل بخصخصة المؤسسات التابعة للدولة، يؤدي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية و تحسين أدائها، و من ثم خلق قدرة تنافسية لها وتدعيمها، ولا يكون ذلك إلا باتخاذ قرارات مسؤولة، وإتباع إستراتجية محكمة، تعمل على تحقيق مستوى مرتفع لجودة منتجاتها، والتقليل من التكاليف، واستخدام تكنولوجيا عالية المستوى، وذلك لإيمان تلك الشركات الأجنبية بأن حياة المؤسسة مرهونة بحيات منتوجها.

تميّز البيانات المستمدة من الإقتصادات التي تمر بالمرحلة الانتقالية بين عمليات الخصخصة التي يقوم بها مستمرون أجانب وعمليات الخصخصة التي يقوم بها مستمرون محليون، و هي تبين بوجه عام، أن أداء الشركات التي أصبحت ملكا لمستثمرين أجانب في حالة السماح بذلك، تحسّن بعد الخصخصة أكثر من أداء الشركات التي انحصرت ملكيتها في مستثمرين محليين، و فضلا عن ذلك، فإن الشركات التي يمتلك حصّة الأغلبية فيها مستثمرون أجانب شهدت بعد الخصخصة تحسّنا في الأداء أكبر من أوجه التحسن المترقبة على أي شكل من أشكال السيطرة المحلية.(19)

تتجلى الأهمية أيضا في كون أن الدول العربية تضحى لا تغالي في الإنفاق الحكومي عند نجاح العملية وتقدّمها بوثيرة ملحوظة، إذ تستطيع عندها التخلص من أشكال الدعم الذي كانت تمنحه للمؤسسات التي كانت تحت ملكيتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تمكّنها عملية التنازل عن ملكية تلك المؤسسات لصالح الشركات الأجنبية في زيادة إيراداتها، و ذلك كله يؤدي إلى تدني العجز في ميزانيتها العامة، و التقليل من حدة الضغوط التضخمية.

قد يكون للاستثمار المباشر الأجنبي المرتبط بخصخصة المؤسسات التي كانت مملوكة من طرف الدولة أثر سلبيا على العمالة في المدى القصير، إذ تؤدي تلك العملية إلى التخلص الجزئي أو الكلي عن العمال، لكن ذلك لا يطول، إذ تؤكد الدراسات في هذا المجال أن أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي في هذا الجانب يؤدي في المدى المتوسط

والطويل إلى خلق فرص عمل جديدة، بعد تحقيق الكفاءة، و الرفع من معدلات الاستثمار التي تؤدي بدورها إلى التوسع في الاستمارات.

• أهميته في نقل التكنولوجيا و مؤهلات التسيير و التنظيم

لقد أكّد الكثير من الخبراء في هذا الشأن أنّ الإستثمار المباشر الأجنبي هو الوسيلة الحقيقية التي بموجبها يتسنى للدول المستقطبة له من إمكانية الحصول على مختلف المعارف التكنولوجية واكتساب مؤهلات الإدارة و التنظيم.

ـ أهميته في نقل التكنولوجيا: يتيح الإستثمار المباشر الأجنبي إمكانية الحصول على التكنولوجيا – الكم الهائل من المعارف العلمية و التقنية، يد العاملة المتخصّصة، الخبرات،...إلخ–، والتي لا يمكن بما لا يدعو للشك من الحصول عليها عن طريق أشكال الإستثمار غير المباشر– مثل التراخيص، براءات الإختراع ، الإستثمارات المالية – أو عن طريق المتاجرة في السلع والخدمات .

إذا تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي و حمايته من طرف الدول المضيفة وخاصة منها يسمح لها بالاستفادة من فوائد تخص وضعها التكنولوجي، لأن أهميته في هذا الجانب تتجلى في كونه وسيلة من خلال:

- وصول أحدث التقنيات في مجلات الاستثمار والتي يمكن من خلالها الاستفادة القصوى من ثروات البلد وزيادة المردود الاقتصادي خاصة عند تقليل تصدير المواد الخام و تصنيعها محليا.

- إيجاد فرصة للعامل الوطني للاحتكاك بالخبرات الأجنبية وممارسة العمل على هذه التقنيات يؤدي إلى بروز هذا العامل وحصوله على خبرة فنية عالية تكمن من هذه التقنيات على أيد وطنية ماهرة.
- تتطلب هذه التقنيات مراكز بحث و تطوير و تدريب و هذا ما يدعو إلى إنشاء تلك المراكز محليا مما يعود بالفائدة في هذا المضمار.
- سوف يترتب على قدوم مثل هذه التقنيات، متطلبات تطوير تقنيات الخدمات و المنافع العامة و زيادة الطلب عليها.
- إيجاد آلية خلق المنافسة بين المستمرين سوف يؤدي إلى اهتمامهم بجلب أفضل التقنيات و الأنظمة مما يشكل بعدا آخر في توطين التقنية.

ـ أهميته في نقل مؤهلات التسيير والتنظيم: يؤخذ من النتائج الميدانية في الكثير من دول العالم أن ثمّة ارتباطا وثيقا بين عامل التنظيم والإدارة وكذلك التنمية الاقتصادية، وبالتالي فالتنظيم المحكم والإدارة الجيّدة والفعّالة تؤدّي إلى نجاح التنمية الاقتصادية، وفي حالة العكس يؤدّي إلى بطئها.

والملاحظ بخصوص الدول العربية أنّ الكثير منها تغيب فيها فعّالية الإدارة والتنظيم وعدم كفاءتهما عبر غياب الأساليب الحديثة للإدارة والنقص الفادح في البرامج التكوينية وكذلك عدم الإهتمام بالرأس المال البشري الأمر الذي ساعد على بطء وتيرة التنمية فيها. إذن إنّ عملية اجتذاب الإستثمار المباشر الأجنبي تمكّن هذه الأخيرة من الاستفادة من

- إيجاد فرصة للعامل الوطني للاحتكاك بالخبرات الأجنبية وممارسة العمل على هذه التقنيات يؤدي إلى بروز هذا العامل وحصوله على خبرة فنية عالية تكمن من هذه التقنيات على أيد وطنية ماهرة.
- تتطلب هذه التقنيات مراكز بحث و تطوير و تدريب و هذا ما يدعو إلى إنشاء تلك المراكز محليا مما يعود بالفائدة في هذا المضمار.
- سوف يترتب على قدوم مثل هذه التقنيات، متطلبات تطوير تقنيات الخدمات و المنافع العامة و زيادة الطلب عليها.
- إيجاد آلية خلق المنافسة بين المستمرين سوف يؤدي إلى اهتمامهم بجلب أفضل التقنيات و الأنظمة مما يشكل بعدا آخر في توطين التقنية.

ـ أهميته في نقل مؤهلات التسيير والتنظيم: يؤخذ من النتائج الميدانية في الكثير من دول العالم أن ثمّة ارتباطا وثيقا بين عامل التنظيم والإدارة وكذلك التنمية الاقتصادية، وبالتالي فالتنظيم المحكم والإدارة الجيّدة والفعّالة تؤدّي إلى نجاح التنمية الاقتصادية، وفي حالة العكس يؤدّي إلى بطئها.

والملاحظ بخصوص الدول العربية أنّ الكثير منها تغيب فيها فعّالية الإدارة والتنظيم وعدم كفاءتهما عبر غياب الأساليب الحديثة للإدارة والنقص الفادح في البرامج التكوينية وكذلك عدم الإهتمام بالرأس المال البشري الأمر الذي ساعد على بطء وتيرة التنمية فيها. إذن إنّ عملية اجتذاب الإستثمار المباشر الأجنبي تمكّن هذه الأخيرة من الاستفادة من

وقدرتها على التنافس هو أمر يتسم بأهمية متزايدة في جميع الدول، فهو بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو، عامل هام لزيادة الدخل ولضمان مستوى عال لاستخدام عوامل الإنتاج فيها بصورة مستدامة في بيئة قادرة على المنافسة دوليا، أما بالنسبة للدول النامية فإن بناء قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة هو أمر ضروري للشروع في عملية التنمية و الإسراع فيها من خلال الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة، وزيادة الصادرات، وتحقيق وفرات الحجم، وارتقاء سلم المهارات والتكنولوجية.**(20)**

وفي هذا الجانب تظهر أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي من خلال:

- النقطة الأولى تكمن في أن فسح المجال لقطاع الخدمات أمام الشركات الأجنبية، قد يؤدي إلى إمكانية هذه الأخيرة في تحسين الخدمات المقدّمة للسكان، مثل الخدمات الصحية، الكهرباء، الأنشطة التجارية...الخ. و من تم تضحى مثل هذه الخدمات أفضل ممّا كانت عليه إلى جانب أنّ تحقيقها يتمّ بأسعار معقولة، بالإضافة إلى توزيعها الكفء.
- يساهم أيضا الاستثمار المباشر الأجنبي في زيادة قدرة هذه الخدمات المالية التجارية، وذلك من خلال جلب رؤوس الأموال، والمعارف التكنولوجية، وإعادة هيكلة المشاريع غير الفعالة.
- وكنتاج للنقطة الثانية فإن النهوض بهذا القطاع وخاصة فيما يخص خدمات التخزين، الاتصالات، الأنشطة التجارية المختلفة، التمويل يمكن من تدعيم القطاع الإنتاجي، و من تحسين المحددات الاقتصادية للدول المضيفة لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي.

- يساهم الاستثمار المباشر الأجنبي أيضا في دفع قدرة هذا القطاع على التنافس وذلك من خلال زيادة صادرات تلك الخدمات باعتبارها مدخلات لإنتاج السلع والخدمات.
- وعليه فإن تشجيع وجذب تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى قطاع الخدمات يمكن الدول المضيفة من تحقيق خدمات فعالة، وعالية الجودة، و من تم مساهمتها في زيادة معدلات النمو وتحسين مستويات المعيشة لسكانها بشكل عام.

ـ أهميته في تدعيم التجارة الخارجية.

تتجلى أهميته من خلال ما يلي:

- يمكّن الاستثمار المباشر الأجنبي الدول النامية بما فيها الدول العربية من اختراق الأسواق الدولية عن طريق شكل من أشكال الاختراق وهو التصدير. إذ قيام هذه الدول بدعوة الشركات الأجنبية لأجل تجسيد استثماراتها وفق سياسة الإنتاج بغرض التصدير، معناه الوصول إلى الأسواق الدولية، وخاصة وأن تلك الشركات التي تحضر معها رؤوس أموال، و تكنولوجيا، ومؤهلات التسيير، والتسويق، تسعى بلا هوادة إلى اكتساب القدرة على المنافسة على المستوى العالمي، وعلى اختراق الأسواق الدولية، انطلاقا من الدول المضيفة لها.

ففي بلدان شرق أسيا مثلا، لعب الاستثمار المباشر الأجنبي المباشر دورا مهما في تدعيم الصادرات الصناعية المتقدمة، و في كوريا مثلا يعزى إلى الشركات التابعة لشركات أجنبية ما بين 65 و73 في المائة من الناتج في قطاع الصناعات الكهربائية و الإلكترونيات.**(21)**

- وكنتاج للنقطة الأولى، يمكن عبر اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي من تكثيف الصادرات، مما يمكن ذلك من بلوغ مكانة مرموقة على صعيد التجارة الإقليمية من خلال الاستحواذ على حصتها في السوق الإقليمية على أساس بنود الاتفاقيات الإقليمية بشأن التجارة، والاستثمار و يتبيّن من هذا أن الاستثمار المباشر الأجنبي لا يحل في الواقع محل صادرات الدول المضيفة، و لكن يعمل على تنشيطها و تكثيفها.
- وفي حال توجيه تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وفق سياسة إحلال الواردات، فإن الاستثمار المباشر الأجنبي يمكن من إحلال إنتاج الشركات الأجنبية محل واردات الدول المضيفة التي كانت تكلّفها نفقات باهظة.
- بالإضافة إلى أن الاستثمار المباشر الأجنبي هو وسيلة من وسائل تحقيق التخصّص، إذ في حال مثلا الاستثمار المشترك بين شركة محلية وشركة أجنبية والذي يتجلى من خلال إنشاء شركة مختلطة في قطاع معيّن فإن ذلك كفيل بأن يؤدّي إلى تخصّص هذه الأخيرة في إنتاج منتجات معينة أو تحقيق خدمات معينة وهذا ما يعود بالفائدة على الدول في حال استقطابه.

وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي تتجلى أكثر من خلال إحداث هذا الأخير للتأثير على النمو بشكل إيجابي في الدول التي تتّبع سياسة الإنتاج بغرض التصدير أعمق من تلك التي تتبع سياسة إحلال الواردات.

بالرغم من أهمية الاستثمار المباشر الأجنبي للاقتصادات النامية والعربية منها إلاّ أنّه لا ننكر حقيقة جوهرية هي كون له أيضا إلى جانب تلك الإيجابيات عدّة سلبيات لا يسع المجال لذكرها هنا، و منه يشترط على تلك الدول أن تعمل على إيجاد السبل لتخفيف من حدّتها عبر وضع إستراتيجية واضحة المعالم لاقتصادياتها و محاولة تطويعه لخدمتها.

2/ تشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي عامل مهم لتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي.

سبق وأن أشرنا في مقدمة هذا البحث أنّ ثمّة تحوّلات تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية تمثلت أساسا في بروز البوادر الأولى للعولمة الاقتصادية التي تعزى إلى الدمج المتزايد لاقتصاديات العالم عبر التوافق الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم مدفوعا بازدياد حجم وتنوّع المبادلات العابرة للحدود وعولمة الأنشطة الإنتاجية، وازدياد المبادلات المالية، وتوسّع أكثر للشركات متعدّدة الجنسيات وانتشارها، وكذلك التدفق العالمي لرؤوس الأموال في آن واحد مع الانتشار الشامل للتكنولوجيا.

في ظل هذه التحولات غير المسبوقة، وفي ظل مختلف الاتفاقيات التجارية العالمية، يفهم من ذلك كلّه أنّه أضحى من الضرورة والحتمية إقرار جميع دول العالم لـــ" الباب المفتوح " أمام الاستثمار المباشر الأجنبي، و فتح الأسواق أمامه، إلى جانب ذلك إزالة مختلف القيود التي يفترض أن تكبح وتعرقل تدفقاته و توجهاته، ومن تم ضرورة الحرص عبر بدل المزيد من الجهود و تكثيفها عبر اتّخاذ تدابير استباقية تتبلور في

معاملة المستثمر الأجنبي معاملة عادلة، والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي و الاقتصادي و توفير مختلف الشروط التي تتعلّق باجتذابه.

إنّ هناك آلاف الملايير من الدولارات التي يمتلكها المستثمرين في العالم و يبحثون عن فرص الاستثمار في شتى أنحاء العالم في ظل ظروف أضحت لا تعترف بالحدود و لا حتى القيود أين أضحت عولمة الرأسمال والإنتاج تسير بوثيرة متسارعة، و منه يحط الاستثمار المباشر الأجنبي في المواقع التي يراها المستثمر الأجنبي مواقعا مناسبة التي تمتاز بالمناخ الاستثماري المستقر و الآمن.

ومما لا شكّ فيه أضحى الاستثمار المباشر الأجنبي مؤشرا ومظهرا رئيسيا للعولمة الاقتصادية كما سبق وأن أبرزنا ذلك، تسابقت معظم الدول النامية إلى تليين مواقفها بشأنه ليس فقط لأهميته في تدعيم نمو إقتصاداتها بل لكون إقرار الباب المفتوح أمامه و تحسين أداء اجتذابه في ظل التحديات الاقتصادية ومختلف الاتفاقيات التجارية العالمية أضحى من الأمور التي ستفرض بشكل حتمي عاجلا أم آجلا.

وعلى ما يبدو أمام الكثير من الدول النامية وخاصة الدول العربية الكثير من الجهود التي يجب بذلها من أجل زيادة حصتّها من تدفقاته عبر تكريس ثقة المستثمر الأجنبي أكثر و دفعه نحو اختيارها كمواقع مناسبة للاستثمار، وهذه الجهود يجب أن تترجم في تحسين المناخ الاستثماري فيها، خاصّة عندما أفرز مؤشر أداء وإمكانات الاستثمار المباشر الأجنبي (**) الذي أصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نتائجا تؤكّد أن معظم الدول العربية تحتل مرتبة محتشمة ولم ترتقي بعد إلى مستوى

الدول بقوّة أدائه وإمكاناته فيها، الأمر الذي يفسّر تباطؤ الدول العربية بخصوص اندماجها الحقيقي في الاقتصاد العالمي.

خلاصة

لقد أجمع الكثير من الخبراء و المهتمّين بقضايا العولمة، ومختلف التحوّلات التي أضحت تميّز الساحة الاقتصادية العالمية، أنّ من بين المؤشرات التي تبرز حقيقة بداية بروز البوادر الأولى للعولمة الاقتصادية مؤشّر الاستثمار المباشر الأجنبي و تسارع الدول التي كانت تبدي مواقفا معادية له لتشجيعه وتجسيد " الباب المفتوح " أمامه.

لقد تزايدت بشكل مندهش وملحوظ تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي خاصة في السنوات العشر الأخيرة وزيادة مساهمته في تحقيق انتعاش أكثر في الإنتاج العالمي، إذ من خلال الإحصائيات التي استعنّا بها ضمن مداخلتنا تتبلور حقيقة أنّه يتمتّع بقدرة أكبر على تعزيز وتدعيم التكامل العالمي وهو ما يشكّل مؤشرا ومظهرا للعولمة الاقتصادية، الأمر الذي أشّر على بروز أكثر للشركات متعدّدة الجنسيات من خلال ضخامتها و تنوّع أنشطتها وانتشارها الجغرافي أين أضحت باعتبارها أداة رئيسية لتجسيد الإستثمار المباشر الأجنبي شيئا فشيئا تخلق نظاما للإنتاج العالمي المتكامل على مستوى الدول.

لقد تولّد لدى الدول النامية عموما وعي بضرورة البحث عن سبل جديدة لتدعيم عملية التنمية وكذلك تنويع مصادر الدخل، الأمر الذي جعلها تفكّر جديا في إفساح المجال أكثر أمام الاستثمار المباشر الأجنبي للاستفادة من مختلف الفوائد التي يمكنها جنيها من وراءه، إلى جانب أنها

أضحت تدرك بما لا يستدعي الشك أنّ تشجيعه وتحسين أدائه بخصوص اجتذابه سبيل للاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي. وبالفعل تسارعت معظمها في إزالة المعوقات التي تحول دون السماح بدخوله وتكثيف الجهود و الحرص الذي تبديه حكوماتها لأجل تحقيق مناخ استثماري آمن ومستقر، كل هذا اعتبره الكثير من الخبراء في هذا الشأن خطوة تؤشّر فعلا على بروز حقيقة العولمة.

الهوامش

(1) محمد عابد الجابري، " قضايا في الفكر المعاصر- العولمة و صراع الحضارة- "، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1997، ص 136.

(2)عمر صقر، " العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003/2002، ص41.

(3)محمد الأطرش، "حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية "، مركز دراسات الوحدة العربية – هموم اقتصادية عربية، التنمية، التكامل، النفط، العولمة، لبنان، بيروت 2001، ص 226.

(4) أدريانو بينايون، ترجمة: جعفر علي حسين السوداني، "العولمة نقيض التنمية – دور الشركات عبر الوطنية في تهميش البلدان النامية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة "، دار الحكمة، بغداد، العراق 2002، ص 270.

(5) فريد النجار، " الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص23.

(6) عبد السلام أبو قحف، " نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية "، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، مصر، 1989، ص13.

(7) Denis-Tersen et Jean-Luc Bricout," investissement international" , édition: armand colin, paris, 1996, p 05.

(8) OCDE, "definition de réference détaillés des investissements internationaux, paris,1983,p14.

(*) التدويل يقصد إعطاء الصبغة الدولية للنشاط الإنتاجي وكذلك رؤوس الأموال والذي يتم نقلهما من الدول الأصلية إلى الدولة المضيفة ومن تم

توسيعه تحت سيطرة نفس المستثمر و نفس الرأسمال، ويتّخذ إما التكامل الاقتصادي الدولي، وإما الشركات متعدّدة الجنسيات.

(9) بدرعناد مجذاب و حسين محي الدين، المتغيرات الإقتصادية و انعكاساتها على إقتصادات منطقة الشرق الأوسط، أكاديمية الدراسات العليا و البحوث الإقتصادية، ليبيا، 1998، ص 199 و 200.

(10) (11) CNUCED ," sociétés transnationales et compétitivité à l'exportation" ,vue d'ensemble , New York et Genéve,2002, p 1.

(12) CNUCED, expérience d'approches bilatérales et régionales de la coopération multilatérale dans le domaine des investissements internationaux à long terme en particulier IDE ,2002, p 05.

(13) PETER-H-LUIDER et CHARLES – KINDLEBERGER, ECONOMIE INTERNATIONALE,ed: èconomica , 1993 ,p 559.

(14) زينب حسين عوض الله، " الاقتصاد الدولي- نظرة عامة على بعض القضايا- " دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 209و 210.

(15) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لسنة 1999/ 2000،" البلدان النامية و النظام المالي العالمي" ، مركز الأهرام للترجمة و النشر ، القاهرة ، الطبعة العربية، 2000، ص 37.

(16) زينب حسين عوض الله، نفس المرجع السابق، ص242,243.

(17) البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العالم لسنة 1999/ 2000، مرجع سبق ذكره ' ص81.

(18) محمد نبيل جامع، "اجتماعات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي"، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000، ص03.

(19) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "الاستثمار المباشر الأجنبي والتنمية – حالة الاستثمار المباشر الأجنبي في الخدمات المتّصلة بالخصخصة، الاتجاهات والتأثير وقضايا السياسات –" أكتوبر 2003، ص 11.

(20) UNCTAD , world investment report 2002 ," transnational corporations and export competitiveness". new york and genova, 2002, p 117,118.

(21) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لسنة 2000/1999، مرجع سبق ذكره ، ص81 (**) مؤشر قياس أداء وإمكانات الاستثمار المباشر الأجنبي وضع من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لأول مرة سنة 2001 وعن طريقه يمكن إبراز مدى إندماج الدول في الاقتصاد العالمي.فوفقا للمؤشر المتعلق بقياس أداء الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد، وهو يقارن نسبة حصة الدولة في التدفقات العالمية من الاستثمار المباشر الأجنبي إلى حصته في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، إذ تدل القيمة القياسية 1 على أن حصة الدولة منه تساوي حصتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، أما الدولة التي تبلغ فيها هذه القيمة أكثر من 1 فتجتذب حصة منه تفوق التوقعات. أما فيما يتعلق بمؤشر قياس إمكانات الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد، فهو ذلك المؤشر الذي يستند إلى عوامل هيكلية واقتصادية التي يجب أن تمتاز بالثبات النسبي مع مرور الزمن وإن تعرضت للتغيير فإن ذلك يكون ببطء شديد.

قائمة المراجع

1/ الجابري محمد عابد، " قضايا في الفكر المعاصر- العولمة و صراع الحضارة- "، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان ، 1997.

2/ النجار فريد، " الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

3/ أبو قحف – عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والإستثمار المباشر الأجنبي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2001.

4/ أبو قحف عبد السلام، " نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية "، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، مصر، 1989.

5/أدريانو بينايون، ترجمة: جعفر علي حسين السوداني،" العولمة نقيض التنمية – دور الشركات عبر الوطنية في تهميش البلدان النامية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، دار الحكمة، بغداد، العراق 2002.

6/ الأطرش محمد، "حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية "، مركز دراسات الوحدة العربية – هموم اقتصادية عربية، التنمية، التكامل ، النفط، العولمة، لبنان، بيروت 2001، ص 226.

7/بدر عناد- مجذاب وحسين محي الدين، المتغيرات الاقتصادية وانعكاساتها على إقتصادات منطقة الشرق الأوسط، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ليبيا 1998.

8/ محمد نبيل جامع، "اجتماعات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي"، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2000.

9/ زينب حسين عوض الله، " الاقتصاد الدولي- نظرة عامة على بعض القضايا- " دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر، 1999.

10/ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مذكرة:الاستثمار المباشر الأجنبي والتنمية – حالة الإستثمار المباشرالأجنبي في الخدمات المتّصلة بالخصخصة، الاتجاهات و التأثير و قضايا السياسات – أكتوبر 2003.

11/ البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم لسنة 2000، البلدان النامية والنظام المالي العالمي.

12/ Denis-Tersen et Jean-Luc Bricout," investissement international",édition
armand colin, paris, 1996.

13/ PETER-H-LUIDER et CHARLES – KINDLEBERGER , ECONOMIE INTERNATIONALE ,ed: economica , 1993 .

14/ UNCTAD, world investment report 1998. new york and genova.

15/ UNCTAD, world investment report 2002. new york and genova

16/ UNCTAD, world investment report 2003. new york and génova

17/ CNUCED, rapport sur l'investissement dans le monde – tendances et déterminants - , 1998.

18/ CNUCED , sociétés transnationales et compétitivité à l'exportation 2002.

19/OCDE "definition de référence détaillés des investissements internationaux, paris,1983.

20/CNUCED,expérience d'approches bilatérales et régionales de la coopération multilatérale dans le domaine des investissements internationaux à long terme en particulier IDE ,2002.

قائمة المراجع

1/ الجابري محمد عابد، " قضايا في الفكر المعاصر- العولمة و صراع الحضارة- "، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان ، 1997.

2/ النجار فريد، " الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي "، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

3/ أبو قحف – عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والإستثمار المباشر الأجنبي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2001.

4/ أبو قحف عبد السلام، " نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية "، مؤسسة شباب الجامعة، إسكندرية، مصر، 1989.

5/أدريانو بينايون، ترجمة: جعفر علي حسين السوداني،" العولمة نقيض التنمية – دور الشركات عبر الوطنية في تهميش البلدان النامية من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، دار الحكمة، بغداد، العراق 2002.

6/ الأطرش محمد، "حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية "، مركز دراسات الوحدة العربية – هموم اقتصادية عربية، التنمية، التكامل ، النفط، العولمة، لبنان، بيروت 2001، ص 226.

7/بدر عناد- مجذاب وحسين محي الدين، المتغيرات الاقتصادية وانعكاساتها على إقتصادات منطقة الشرق الأوسط، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، ليبيا 1998.

8/ محمد نبيل جامع، "اجتماعات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي"، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2000.